الف عائلة عراقية هجرها العنف الطائفي و«حكومة كردستان» تفرض شروطا على ادخال النازحين

انهيار جلسة البرلمان العراقي بعد انسحاب 45 نائبا من الصدريين والفضيلة احتجاجا على تفجيرات المحمودية

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من هاني عاشور:

انسحبت كتلتان رئيسيتان من جلسة مجلس النواب العراقي تمثل 45 نائبا احتجاجا على تفجيرات مدينة المحمودية الاحد ما دفع الى تعليق الجلسة بسبب انهيارها بخروج اعضاء البرلمان، وقد علق المجلس جلسته يوم الاثنين بعد انسحاب كتلتي التيار الصدري وحزب الفضيلة من قائمة الائتلاف العراقي الموحد، بعد ان اقتصرت الجلسة على مناقشة الوضع الأمني والقاء بيانات الاستنكار، بشأن تفجير المحمودية الذي اودى بحياة نحو ستين عراقيا.

وكانت الكتلة الصدرية (30 مقعدا) قد انسحبت من جلسة البرلمان الاثنين بعد وقت قليل من افتتاحها احتجاجا على ما أسمته بمجزرة المحمودية، وبعد قليل من اعلان انسحاب الكتلة الصدرية اعلن حزب الفضيلة الاسلامي (15 مقعدا) وأحد مكونات الائتلاف العراقي الموحد انسحابه من جلسة مجلس النواب تضامنا مع الكتلة الصدرية، كما انسحب ظافر العاني من جبهة التوافق لنفس الأمر.

وقال ممثل الكتلة الصدرية فلاح حسن شنشل ان «الكتلة الصدرية قررت الانسحاب من الجلسة احتجاجا على هجوم المحمودية لاننا شبعنا من البيانات والاستنكارات كون السلطة التنفيذية لا تتجاوب معنا».

فيما قال الدكتور نديم الجابري نائب حزب الفضيلة وعضو مجلس النواب في مؤتمر صحافي على هامش جلسة البرلمان ان «انسحاب حزب الفضيلة جاء احتجاجا على مجزرة المحمودية التي خلفت 70 قتيلا».

وشدد الجابري على ضرورة «التنسيق والتعاون بين الجانبين الامني والسياسي لا ان يفعل الجانب الامني بدون السياسي».

وكان قد نسب تلفزيون «العراقية» الحكومي الى مصدر مسؤول في المجلس البلدي بقضاء المحمودية اعلانه القاء القبض على 3 من المشتبه بتورطهم في تنفيذ الهجوم على السوق. وأضاف أن عدد قتلى الهجوم ارتفع الى 70 قتيلا.

وكانت الشرطة العراقية قد ذكرت ان حصيلة الهجوم المسلح الذي وقع في سوق المحمودية جنوب بغداد ارتفع الى 42 قتيلا و33 جريحا.

وقد تضاربت الانباء حول أسباب سقوط هذا العدد من القتلى والجرحى، ففي الوقت الذي ذكرت فيه مصادر من شرطة المدينة أن الحادث جاء نتيجة وقوع اشتباكات في السوق بين مجموعة من المسلحين وعناصر قوات الامن العراقية، أعلن مصدر في وزارة الداخلية أن سبب الحادث هو انفجار سيارة مفخخة في السوق تبعه اطلاق نار كثيف.

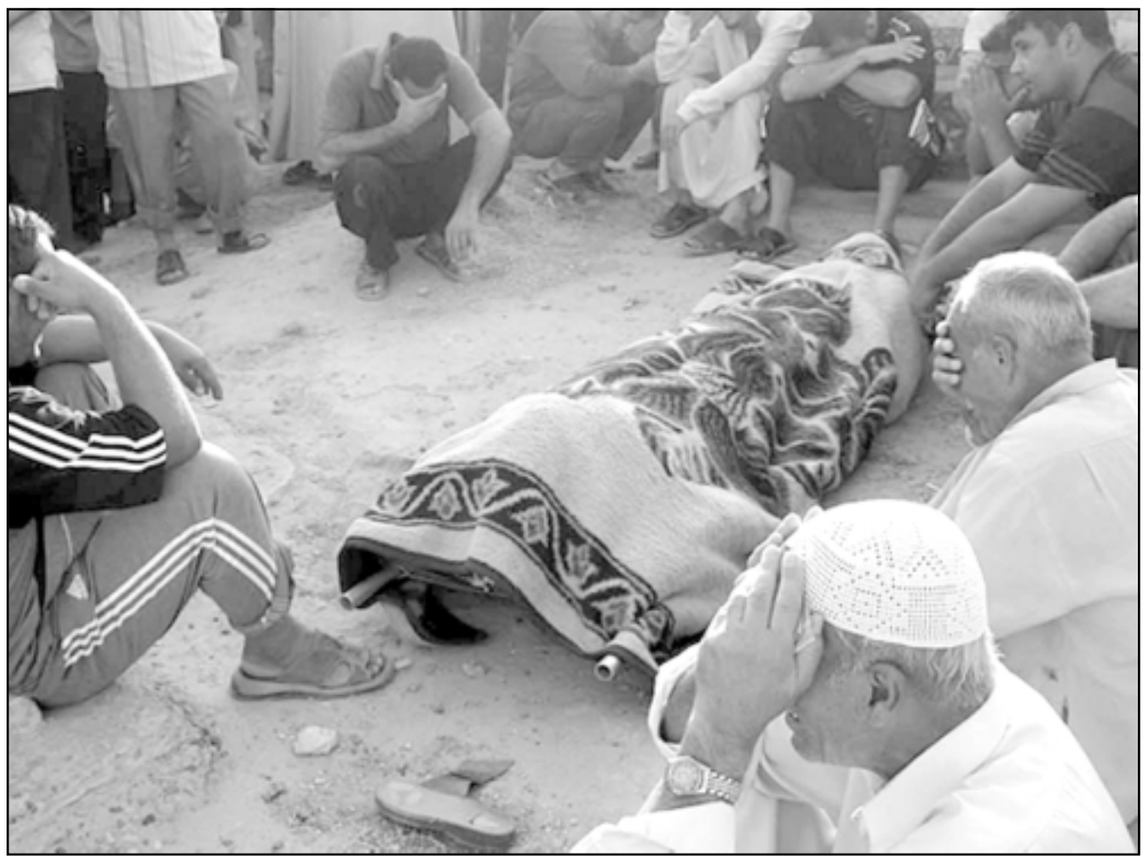

عراقيون يبكون احد اقاربهم الذي قضى نحبه بهجوم انتحاري في مدينة طوزخورماتو (ا ف ب)

وذكرت مصادر أخرى للشرطة في المحمودية أن المنطقة شهدت سقوط عدة قذائف للهاون تبعه اطلاق نار كثيف.

وكانت مصادر الشرطة قد ذكرت في وقت سابق أن هجوما شنه مسلحون على السوق أسفر عن مقتل 15 شخصا واصابة 25 آخرين بجراح.

على صعيد متصل كشفت وزارة المهجرين والمهاجرين العراقية عن وجود أكثر من 26 ألف عائلة مهجرة قسرا من مناطقها بسبب التهديدات والمخاوف منذ تفجيرات سامراء، وأكدت الوزارة في بيان لها أن الاحصائية الأخيرة تشير الى ان اعداد العوائل المهجرة قسراً بعد أحداث شباط (فبراير) الماضي وصلت الى 26858 عائلة، بلغت في بغداد وحدها 4642 عائلة فيما وصلت اعداد العوائل المهجرة في كربلاء الى 3120 عائلة.

من جانب آخر على الصعيد ذاته يتقاطر على مدن كردستان (أربيل والسليمانية ودهوك) يوميا العديد من العوائل العراقية النازحة من مدن الوسط خصوصا بغداد للسكن المؤقت فيها لحين تحسن الأوضاع الأمنية في مدنهم، مما سبب أزمة حادة في السكن بتلك المدن، وقد تواصل نزوح العوائل العراقية من مدن وسط وجنوب العراق الى المناطق الكردية هربا من الأوضاع الأمنية المتدهورة بتلك المدن، فيما تتخذ السلطات الأمنية الكردية اجراءات عديدة للحيلولة دون تفاقم الحالة واستخدامها من قبل بعض الأطراف لأغراض سياسية.

وقد أكدت السلطات الأمنية في كركوك أنها لن تسمح بدخول العوائل النازحة الى مدينة كركوك من دون موافقات مسبقة من مجلس ادارتها أو محافظ المدينة.

وكانت حكومة اقليم كردستان قد اشترطت على العوائل العربية النازحة الى الشمال من جراء التهجير القسري الطائفي كفيل كردي يضمن العائلة العربية قبل منحها سمة الاقامة المؤقتة في كردستان، وكانت الادارة الكردية في أربيل قد قررت عدم استقبال العوائل العربية من وسط العراق وجنوبه واستمرارها بمنح اللجوء الانساني للعوائل المسيحية فقط.

وقررت حكومة الاقليم أن يكون تجديد اقامة النازح بلا عائلة كل شهر فيما تجدد العائلة العربية النازحة اقامتها كل ثلاثة أشهر مع استمرار كفالتها من قبل مواطن كردي.

عشرات القتلى والجرحى بتفجير سوق المحمودية جنوب بغداد

■ بغداد ـ اف ب: اعلن مصدر امني عراقي امس ان 70 شخصا على الاقل قتلوا وجرح 46 اخرون في انفجار سيارة مفخخة تبعها اطلاق نار على سوق المحمودية جنوب بغداد.

واوضح مصدر في وزارة الدفاع العراقية طلب عدم الكشف عن هويته ان «سيارة مفخخة انفجرت وسط سوق شعبي في بلدة المحمودية تبعها هجوم شنه مسلحون ضد المدنيين اسفر عن مقتل 48 شخصا على الاقل وجرح نحو 46 آخرين».

وقال مظفر جاسم احد الجرحى الراقدين في مستشفى اليرموك في بغداد ان «نحو عشرين مسلحا ملثمين يستقلون حوالي ست سيارات مدنية قطعوا الشارع الرئيسي في السوق في الجانبين وترجلوا من سيارتهم وفتحوا النيران بصورة عشوائية على المارة من المدنيين من اطفال ونساء وشيوخ».

واكد جاسم ان «المسلحين سيطروا على السوق لفترة تجاوزت 15 دقيقة قبل ان يفروا».

من جانبه اكد قائد غرفة العمليات المشترك اللواء عبد العزيز محمد في مؤتمر صحافي ان «الهجوم بدأ بتفجير سيارتين مفخختين وتبعه سقوط ثلاث قذائف هاون على السوق ثم هجوم مسلح على السوق».

واضاف ان «قوات الجيش تمكنت من اعتقال ثلاثة من الارهابيين المهاجمين وهم يخضعون للتحقيقات».

من جانبه اتهم النائب الشيعي عناصر حزب البعث المنحل بالتورط بالهجمات على المدنيين في المحمودية امس. وقال ان «اليوم هو 17 تموز/يوليو ولدينا موعد مع هذا التاريخ القذر للبعثيين في العراق (...) اليوم المشؤوم الذي جر علينا كل الويلات ولا زلنا لحد اليوم نتجرع تلك الويلات».

وكان حزب البعث تولى السلطة في انقلاب في 17 تموز/يوليو 1968.

واضاف ان «المتهم الرئيسي فيما حصل امس في المحمودية هو حزب البعث المنحل».

وتابع الصغير عضو الائتلاف الشيعي الموحد ان «القيادات السياسية اذا ارادت حلا حقيقيا يجب ان نتوحد جميعا ضد البعث»، مشيرا الى ان «هناك شعارات نسمعها لكن ثمة تعاضد وثمة اخفاء للمجرم بهذا البلد».

واكد النائب نفسه خلال جلسة البرلمان التي شهدت جدلا بين النواب حول العنف في العراق «يجب ان نتوحد ضد الارهاب ما دام الارهاب ياكل منا جميعا الشيعي والسني والكردي والتركماني جميعهم تألوا والامريكيون يتفرجون. لا زال في كل يوم تطرح علينا اجندة منهم من اجل تطبيع اوضاع حزب البعث».

وتابع ان «هذا ما لا نسمح به ولن نسمح لهم بالعودة بهذه الطريقة». وانسحبت الكتلة الصدرية وحزب الفضيلة من جلسة البرلمان احتجاجا على مقتل المدنيين في المحمودية.

وقال النائب باسم شريف «انسحبنا من جلسة امس احتجاجا على عمليات القتل التي استهدفت المدنيين».

تقرير: الفساد والتجاوزات في وزارة النفط العراقية يؤثران على خطط سحب القوات الامريكية

لندن ـ «القدس العربي»:

قال مسؤول امريكي في شهادة له امام الكونغرس الاسبوع الماضي ان وزارة النفط العراقية تعاني من فساد كبير وسرقات، وهذه الوزارة التابعة للحكومة العراقية وتصرفاتها تعيق عمليات التقدم في البلاد. وقال ديفيد وولكر المفتش العام «لقد تطلب الأمر مني ثانية ونصف الثانية للتعرف على حجم الفساد الكبير الدائر في الوزارة» حيث وجد خللا في الارقام وذلك في زيارته التي قام بها الى العراق العام الماضي. وقال المفتش العام الذي يدير مكتب المحاسبة الحكومي ان هناك حاجة الى تطبيق سياسة الرئيس بوش لعام 2005 وهي الاستراتيجية القومية لتحقيق النصر في العراق. وقال ان واحدا من اسباب فشل المشروع الامريكي هو الافتراضات التي قدمها المخططون الاستراتيجيون قبل الحرب وهي ان العراق قادر على اعمار نفسه بنفسه من خلال عوائد النفط. وقال المسؤول ان 10% من النفط المصفى تتم سرقته. وقال ان دعم النفط العراقي يعتبر دافعا للسرقة. ولاحظ وولكر ان انتاج النفط العراقي لا زال اقل مما كان قبل الحرب، وان عمليات المقاومة والوضع الامني يمنعان من توزيعه او نقله بشكل جيد. وقال مسؤول اخر ان الحكومة العراقية تدفع الى بيروقراطية متضخمة، حيث لا يعرف من يعمل في هذه الوزارة او تلك. وانتقد مشرعون الادارة وتساءلوا عن استراتيجية الادارة وان كانت موجودة فهل تخدم المصالح الامريكية في العراق. وانتقد تقرير المفتش الحكومي ادارة بوش في عدم تعيين الوكالة المسؤولة عن هذا الفرع من الاعمار او ذاك. وقال مشرع اخر ان سبب فشل استراتيجية الاعمار يعود لعدم توافق الاهداف الامريكية مع اهداف العراقيين، خاصة انه لم تقم حكومة دائمة في العراق الا قبل شهرين. وكانت الادارة قد صادقت على 21 مليار دولار لاعمار العراق وافترض المسؤولون الامريكيون ان الاجواء الامنية ستسمح بتطبيق البرنامج الا ان الاوضاع الامنية ادت الى تحويل كميات كبيرة من الميزانية للاغراض الامنية وما يسميه مشرعون برامج الديمقراطية اي دعم العملية الانتخابية.

وقال مسؤول انه بدون الامن لا يمكن تحقيق اي شيء سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي وان مشكلة الامن لا يمكن حلها الا بالطرق السياسية. وقال ان الادارة الامريكية تتكلف مليار دولار في الاسبوع لدعم جيشها، والقوات العراقية ومشاريع الاعمار. وقال وولكر ان الادارة وان رفضت تقديم تقديرات بالانفاق لاكثر من عام الا ان هناك ارضية تجعلها تقدمها في المستقبل. وبحسب الميزانية المقررة لعام 2006 ـ2007 يتوقع المشرعون اما انخفاضا في او زيادة في حجم القوات الامريكية، وفي حالة خفض القوات الامريكية السريع من العراق بحلول عام 2009 فالجيش الامريكي قد يحتاج الى 166 مليار دولار امريكي، اضافة الى 290 مليار دولار وافق عليها الكونغرس سابقا.

اما في حالة خفض القوات التدريجي، بمعنى بقاء القوات في العراق حتى حلول عام 2016 فالادارة تحتاج الى 368 مليار دولار. وتربط الادارة الامريكية بين خفض القوات الامريكية وتحسن اداء القوات العراقية. وقالت صحيفة «لوس انجليس تايمز» ان تسليم القوات العراقية المهام الامنية في كل من تلعفر ومحافظة المثنى وان تكون في التخطيط والتنفيذ الا ان الامريكيين سيقومون بتزويدهم بالمعدات وفرق البحث وقطع الغيار. كما ان القوات العراقية تعاني مثلها مثل الامريكيين من ازمة ثقة للعراقيين. وقال مسؤول امريكي ان «الفساد» داخل القوات العراقية هو اكبر مشكلة، فلا يوجد نظام محاسبة. كما يخشى عدد من العراقيين من تزايد انتهاك حقوق الانسان حالة تسلم القوات العراقية المهام الامنية. ويعترف قادة عراقيون انه عندما سيقومون بقتال المقاومة فانهم قد يضطرون لاستخدام اساليب غير تقليدية، مثل التعذيب وانتهاك حقوق الانسان. واشارت صحيفة «نيويورك تايمز» الى ان قادة سنة بدأوا يطالبون ببقاء القوات الامريكية لحمايتهم. ونقلت الصحيفة عن مسؤول امريكي قوله ان السنة يعتبرون القوات الامريكية بمثابة الحاجز ضد الميليشيات المدعومة من ايران. ويعترف قادة سنة ان هذا لا يعني حبهم لامريكا، فلا زالوا يتعاطفون مع المقاومة ويمقتون ادارة بوش ولكنهم تخلوا عن مطالبهم بانسحاب امريكي سريع ويطالبون بجدول زمني.

اعتبرته الادارة علامة تقدم الا انه لا توجد ادلة على الارض تشير الى تحسن في اداء القوات العراقية، او تحسن في الوضع الامني الذي انعكس ايجابيا على حياة المواطنين العراقيين. ويعتقد القادة الميدانيون ان وضع القوات العراقية في مقدمة العمليات ضد المقاومة يساعد على نقل المهام للعراقيين. وكانت محافظة المثنى هي اول محافظة تسلم كليا للعراقيين من بين 18 محافظة. ولكن المحافظة التي سيطرت عليها القوات الاسترالية واليابانية ولم تشهد اي عمليات للمقاومة لن تؤثر على عدد القوات الامريكية او مستواها. واشارت الصحيفة الى ان الجيش العراقي لم يظهر مستوى من الاداء لتحسين الوضع الامني اكثر من القوات الامريكية، واشارت الى انهيار الخطة الامنية في بغداد التي لم تنجح في ايقاف العنف الطائفي الذي اجتاحها.

وتقول انه حتى في حالة تسلم العراقيين المهام الامنية فانهم يظلون تابعين او معتمدين على القوة الامريكية من ناحية الدعم والامداد والتوجيه والغطاء الجوي. ويتحدث المسؤولون ان مشاركة العراقيين قد

صدام يكمل اليوم العاشر من الاضراب عن الطعام

بغداد ـ «القدس العربي»:

أكد جيش الاحتلال الامريكي ان الرئيس العراقي صدام حسين أمضى اليوم العاشر بلا طعام مواصلا اضرابه عن الطعام للمطالبة بحماية أفضل لمحامي الدفاع بعد مقتل ثالث محام في بغداد الشهر الماضي.

وقال المتحدث باسم عمليات الاحتجاز الخاصة بالجيش الامريكي في العراق اللفتنانت كولونيل كير كيفين كاري «لا يوجد تغيير على الرغم من رفضهم تناول الطعام فانهم لا يزالون يعتبرون في صحة جيدة».

ويقول الجيش ان الرئيس صدام، الذي يبلغ من العمر 69 عاما والذي تستأنف محاكمته في قضية «الدجيل» خلال اسبوع، يتناول القهوة المحلاة وسوائل أخرى مغذية منذ تناول آخر وجبة مساء يوم السابع من تموز (يوليو) الحالي.

ولم يذكر جيش الاحتلال اسماء ثلاثة آخرين مضربين عن الطعام بين المتهمين في قضية «الدجيل».

ويحاكم مع الرئيس السابق ثلاثة من كبار أعضاء حزب البعث السابق الى جانب أربعة من صغار المسؤولين في الحزب.

وللمرة الثالثة منذ بدء المحاكمة في تشرين الاول (اكتوبر) 2005 قتل محام للدفاع في بغداد في الشهر الماضي. ويريد المتهمون الأربعة حماية أمنية أفضل لهيئة الدفاع ويطالبون ايضا بتغيير في اجراءات المحاكمة.

وكان صدام والآخرون المحتجزون في منشأة مشددة الحراسة قرب مطار بغداد قد أضربوا عن الطعام من قبل لكن لم يعرف عن الزعيم العراقي أنه أضرب عن الطعام لفترة مماثلة.

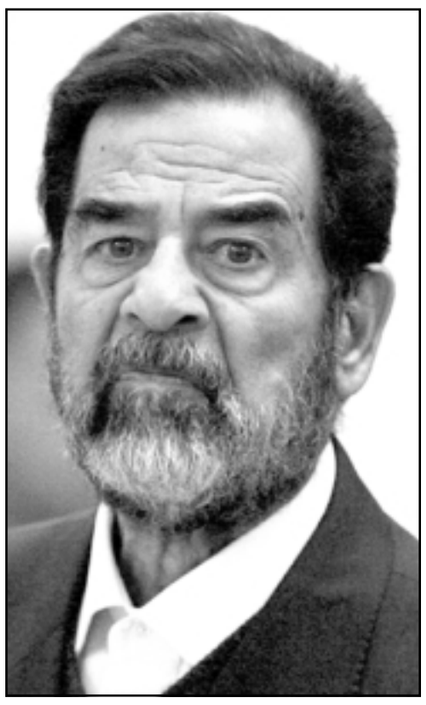

صدام حسين

العراق يستعد لرفع طلب للامم المتحدة لالغاء حصانة القوات الامريكية

بغداد ـ «القدس العربي»:

قالت وزيرة حقوق الانسان العراقية ان بغداد ستطلب من الامم المتحدة الغاء الحصانة الممنوحة للقوات الامريكية من القانون العراقي فيما وجه الجيش الامريكي الاتهام الى خمسة من جنوده في قضية اغتصاب وقتل أثارت غضب العراقيين. واضافت الوزيرة وجدان ميخائيل ان العمل في هذا الطلب جار وأنه قد يكون جاهزا بحلول الشهر القادم للعرض على مجلس الامن التابع للامم المتحدة الذي أصدر تفويضا تسيطر القوات التي تقودها الولايات المتحدة بموجبه على العراق.

وقالت ان الحكومة العراقية جادة للغاية بخصوص ذلك. وأنحت باللائمة على ضعف تنفيذ القانون العسكري الامريكي في الماضي في تشجيع الجنود على ارتكاب جرائم ضد مدنيين عراقيين مثل الاغتصاب المزعوم لمراهقة وقتلها مع أسرتها. واضافت أن الوزارة شكلت لجنة الاسبوع الماضي لاعداد تقارير وعرضها على مجلس الوزراء في غضون ثلاثة أسابيع وأن المالكي سيقدمها بعد ذلك لمجلس الامن حيث ستطلب الحكومة رفع الحصانة.

واشارت الوزيرة الى أنه اذا لم ترفع الحصانة فستطالب الحكومة العراقية بدور فعال في التحقيقات الجارية. وقالت انه يجب أن يكون للحكومة دور فيها. ويقول محللون ان من غير المحتمل أن تسمح الولايات المتحدة بامكانية مثول قواتها أمام النظام القضائي العراقي الذي تشوبه الفوضى.

وكانت سلطة الاحتلال الامريكي أصدرت قبل يوم من تسليم السيادة رسميا للعراقيين في حزيران (يونيو) 2004 قرارا يمنح قواتها حصانة من القانون العراقي. ولا يزال ذلك القرار ساريا وتم تأكيده في ملحق لقرار مجلس الامن رقم 1546 والذي منح القوات التي تقودها الولايات المتحدة التفويض بالعراق.

وشكا كثير من العراقيين على مدى السنوات الثلاث الماضية من مقتل مئات المدنيين على يد قوات امريكية بجانب الانتهاكات مثل تلك التي سلطت عليها الاضواء في فضيحة سجن أبو غريب التي تكشفت في عام 2004.

غير أن عددا قليلا من التحقيقات الامريكية الجديدة في حوادث من بينها مقتل 24 شخصا في بلدة حديثة واغتصاب عراقية وقتلها وقتل ثلاثة من افراد اسرتها في بلدة المحمودية قد أثارت انتقادات دعت حكومة الوحدة الوطنية المشكلة حديثا الى التحدث علنا. وضم بعض المؤيدين للحكومة أصواتهم الى الاصوات المطالبة ببدء انسحاب القوات التي تقودها الولايات المتحدة من العراق قريبا.

وقالت وجدان ان فشل القادة الامريكيين في محاسبة الجنود قد عزز أجواء من الحصانة بين القوات وان أحد أسباب ذلك هو قرار الامم المتحدة الذي يمنح الحصانة للقوات متعددة الجنسيات. ومضت تقول ان الانتهاكات تحدث عندما لا يكون هناك عقاب بالرصاص بعد ذلك.

محامي طارق عزيز يبلغ اللجنة الامريكية لحقوق الانسان بتعرضه لانتهاكات

■ عمان ـ اف ب: قال احد محامي الدفاع عن نائب رئيس الوزراء العراقي السابق طارق عزيز امس انه قدم طلبا طارئا للجنة الامريكية لحقوق الانسان للنظر في «الانتهاكات» التي يتعرض لها موكله.

وافاد بيان تلقت وكالة «فرانس برس» نسخة منه ان المحامي جيوفاني دي ستيفانو «قدم طلبا طارئا لدى اللجنة الامريكية لحقوق الانسان كاشفا عددا من الانتهاكات التي ترتكبها» الولايات المتحدة بحق موكله.

وتابع البيان ان المحامي الايطالي «بدأ اجراءات لدى رئاسة اللجنة رافعا اليها الانتهاكات المستمرة».

وكان دي ستيفانو اعلن قبل خمسة ايام ان المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان رفضت النظر في قضية عزيز مؤكدا انه سيحيلها الى المحكمة الامريكية العليا.

وكان عزيز توجه الى المحكمة التي تتخذ من ستراسبورغ مقرا لها، بموجب الاجراءات الطارئة المعروفة بالمادة رقم 39 التي تسمح للمحكمة بالنظر في عدد من القضايا بشكل عاجل.

وصرح دي ستيفانو حينها ان «القرار خيب املنا لكن المحكمة اوضحت ان صانع القرار الفعلي في العراق هو الولايات المتحدة (...) والمحكمة العليا الامريكية تمتلك الصلاحيات القانونية للنظر في قضية طارئة».

وكان دي ستيفانو اعلن خشيته من قيام قوات التحالف بتسليم موكله الى السلطات العراقية.

واعتبر ان عزيز سلم نفسه لقوات التحالف وانه لا يحق لتلك القوات، بموجب الاتفاقيات الدولية، تسليم المسؤولية الجسدية عنه الى السلطات العراقية.

الا ان المحكمة الجنائية العراقية العليا ردت ان عزيز محتجز من الناحية القانونية لدى السلطات العراقية منذ 30 حزيران/يونيو 2004 وان قوات التحالف في العراق «تتولى فقط توفير الامن والحماية للموقوفين» وبينهم عزيز.

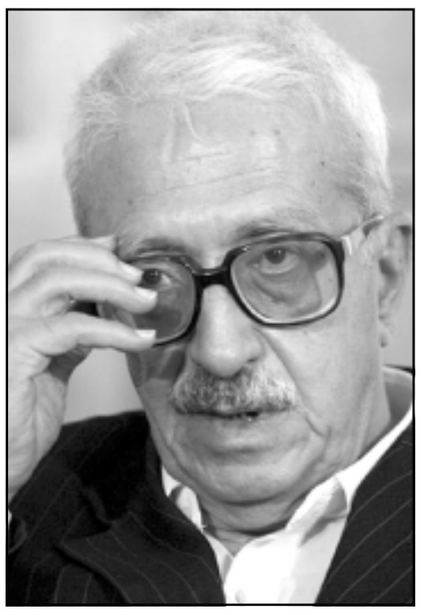

طارق عزيز

وقد سلم عزيز نفسه للقوات الامريكية اثر سقوط بغداد. وتطالب عائلته ومحاموه بصورة مستمرة باطلاق سراحه بسبب حالته الصحية المتردية.

الجيش العراقي يستعد لتغيير زيه الرسمي لتجنب وقوع اعمال «ارهابية» باسمه

■ بغداد ـ اف ب: اعلن مدير غرفة عمليات وزارة الدفاع العراقية اللواء عبد العزيز محمد امس ان الجيش العراقي بدأ باستيراد زي جديد يصعب الحصول عليه واستغلاله للقيام باعمال «ارهابية» كما يتكرر هذه الايام.

وقال اللواء محمد في مؤتمره الصحافي الاسبوعي ان «الجيش العراقي بدأ باستيراد ملابس (زي) جديدة وستوزع على وحداتنا بحيث لا يمكن ان يحصل عليها آخرون».

واوضح ان «الخروقات في وزارة الدفاع قليلة جدا... لكن الزي العسكري موجود في الاسواق المحلية مع الاسف لقيام البعض باستيراد وبيع ما يريدون عبر مفهوم خاطئ للديمقراطية».

وكانت مصادر امنية عراقية اعلنت قيام مسلحين مجهولين يرتدون ملابس عسكرية بخطف رئيس اللجنة الاولمبية العراقية احمد الحجية السامرائي مع كان يحضر مؤتمرا في المركز الثقافي النفطي وسط بغداد.

وعن حادثة الاختطاف، اوضح مدير غرفة عمليات وزارة الدفاع ان «حوالى اربعين مسلحا يرتدون ملابس قوات مغاوير وزارة الداخلية العراقية ويستقلون 25 سيارة طراز (بيك اب) تمكنوا من تجاوز نقاط التفتيش في المنطقة وقاموا باختطاف الناس الذين كانوا في المؤتمر مع رئيس اللجنة الاولمبية».

واعترف المسؤول الامني العراقي ان «المسألة لا تخلو من خرق امني والتحقيق جار في الموضوع».